1- تعريف علم المالية العامة:

توجد عدة تعاريف لعلم المالية العامة نذكر بعضها:

"هو ذلك العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات العمومية و مؤسسات الدولة و هو ذلك النشاط الذي تبذله الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لإنفاقها من اجل الوصول إلى إشباع الحاجات العامة."

أما التعرف الحديث: "تعرف المالية العامة في الفكر المعاصر بأنها دراسة المصروفات وإيرادات الدولة والهيئات العامة على اختلاف أنواعها، و بيان مدى تأثيرها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدول، واستغلال الموارد العامة لتحقيق مختلف الأهداف القومية أو في العالم الذي العلاقات الاقتصادية التي تظهر في العمليات التي ينطوي عليها النظام المالي في مجال تكوين وتوزيع استخدام الأرصدة المالية من قبل الدولة في ظل النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة".

2- علاقة علم المالية العامة بالعلوم الأخرى:

2-1- علاقة علم المالية العامة بعلم الاقتصاد:

عالم المالية العامة هو علم مشتق من علم الاقتصاد، لأن كليهما يبحثان في تلبية الحاجات غير المحدودة عن طريق الموارد المحدودة (التشابه في الموضوع) يشتركان في الكثير من مناهج البحث النظريات الاقتصادية، توضع الميزانية العامة للدولة بناء على دراسة للظروف الاقتصادية وأهمها الدخل الوطني، كما أن المالية العامة هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة.

2-2- المالية العامة والإحصاء:

علم الإحصاء هو من العلوم المساعدة لعلم المالية العامة من حيث تقدير النفقات والإيرادات والنمو و السكان، وكذلك دراسة الاحتياجات المالية للقطاعات الوزارية ووضع الأولويات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مدروس ودقيق، واستطلاع القدرة المالية للعائلات والتجمعات السكانية من أجل تقديم المنح و كذا تحصيل الضرائب وإعادة توزيع فعالة للدخل الوطني ضمن الميزانية العامة للدولة.

2-3- المالية العامة والقانون:

اعتبرت المالية العامة في السابق (عند التقليديين) فرع من فروع القانون العام. كما أن القانون الدستوري يضم الفقرات التي تنص على الضرائب والنفقات والرسوم. وتفرض الضرائب بموجب قوانين، القانون الجبائي، قانون الضرائب، وتصدر الميزانية العامة للدولة في الجزائر في شكل قانون المالية.

توجد علاقة قوية بين الدستور وضمان التسيير الأنجع للجالية العمومية، إذ لا يمكن للحكومة الديمقراطية أن تعمل بشكل صحيح إلا إذا كانت نسبة كبيرة من عملياتها اليومية تتم في إطار هيكل دستوري شبه دائم، يضمن الاستمرارية والاستقرار المؤسساتي ومنع إمكانية التلاعب بالمؤسسات المالية العمومية لتحقيق أغراض قصيرة المدى وبذلك ضمان عدم حياد القواعد عن تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والمجتمع و الحفاظ على استقلالية المؤسسات المالية العمومية.

2-4- المالية العامة وعلم الاجتماع وعلم السياسة

يستطيع الباحثون في علمي الاجتماع والسياسة من خلال تحليل الميزانية العامة للدولة معرفة توجهات الدولة السياسية والعسكرية والاجتماعية... كما أن البرامج الاقتصادية للأحزاب

في العملية السياسية تحمل نفقات وإيرادات محتملة يمكن تطبيقها في حالة فوز الحزب صاحب تلك الاقتراحات، وعادة ما تستخدم الضرائب في الحملات الانتخابية للجمهوريين في الولايات المتحدة كأداة لجلب الأصوات الانتخابية.

وبالعودة إلى التاريخ الاقتصادي ترى أن قوة مالية الدولة تلعب دورا في الاستقرار السياسي للدول وكثيرا ما استخدمت المعونات المالية بين الدول للتأثير على القرار السياسي لتلك الدول مثل ما حدث في مشروع مارشال في الأربعينات لإعادة إعمار أوروبا.

العلم الاجتماع دور كبير في تقديم التفسيرات و التحليلات لفهم مدى تقبل المجتمع للضرائب وطلبه على الحاجات الاجتماعية فمثلا يمكن تفسير أزمة السكن من ناحيتين، الناحية الأولى أنها أزمة اقتصادية بعدم قدرة المجتمع و النظام الاقتصادي على تلبية جميع طلبات السكن وعدم التمكن من تحقيق استراتيجية ناجحة للسكن والعامل المفسر الآخر في الجزائر هو التحول الاجتماعي الناجم عن تحول المجتمع من نظام الأسرة الكبيرة إلى نظام الأسرة الصغيرة.

2-5- المالية العامة والمحاسبة:

ترتبط المالية العامة بكل أنواع المحاسبة فالمحاسبة العامة للشركات يستخدمها موظفو الضرائب في تقدير والتحقق من الوعاء الضريبي والمحاسبة الوطنية تحتاج إليها كلوحة قيادة عند إعداد الميزانية العامة للدولة نظرا لما تقدمة من متغيرات كلية ومجمعات اقتصادية كلية، أما المحاسبة العمومية فهي التي تضمن الإطار القانوني لتنفيذ الميزانية العامة من تحصيل للإيرادات العامة وصرف للنفقات العامة.

2-6- المالية العامة والمالية الخاصة:

تختلف المالية العامة عن المالية الخاصة في عدة جوانب أهمها ما يلي:

* هتم علم المالية العامة بالنشاط المالي للدولة ومؤسساتها العامة في حين تهتم المالية الخاصة بالنشاط المالي للأفراد طبيعيين سواء أو كانوا معنويين فمن حيث النفقات تهدف المالية العامة من خلالها تحقيق المنفعة العامة أما المالية الخاصة فتهدف إلى المريخ.

* أما من ناحية الإيرادات تحقق الدولة إيراداتها من خلال فرض مبدأ السيادة العامة ما عدا القروض العامة وقد تحولها الدولة إلى قروض إجبارية في حالة الحروب والأزمات أما المؤسسات الهادفة إلى الريح فإيراداتها من مبيعاتها تكون اختياريا أي برغبة الزبائن.

* بالنسبة للميزانية تقوم الدولة بتقدير النفقات أولا أما المؤسسات الخاصة الربحية فتقوم بتقدير الإيرادات أولا.

* من حيث الحجم مالية الأفراد أقل من مالية الدولة وقد يحدث الاستثناء فقد تفوق ميزانية بعض الشركات المتعددة الجنسيات ميزانية عدة دول مجتمعة.

* نظرة المالية العامة تتمحور حول العائد الاجتماعي مستقبليا أما مالية الأفراد فتنظر إلى العائد الاقتصادي من الإنفاق أكثر من العائد الاجتماعي.

3- خصائص المالية العامة في الدول النامية والمتقدمة:

تختلف خصائص المالية العامة في الدول المتقدمة عتها في الدول النامية بسبب اختلاف درجة التطور والتقدم الاقتصادي وحجم القطاع الخاص وكذلك اختلاف درجة تطور النظام المالي والنقدي ومدى نضج المؤسسات السياسية والدستورية وكفاءة مؤسسات المالية العامة كإدارة الضرائب.. مما يولد اختلافات في مصادر الإيرادات العامة وأهميتها النسبية ضمن

الميزانية العامة للدولة وسياسة توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل وحجم الضغط الضريبية نجمل أهم الخصائص فيما يلي:

3-1- خصائص المالية العامة في الدول المتقدمة:

-استخدام الإيرادات والنفقات كأدوات للسياسة المالية.

- درجة وعي ضريبي وأنظمة ضريبية متطورة.

- تمثل الضرائب نسبة هامة من إيرادات خزينة الدولة.

- يتكفل القطاع الخاص بتوفير خدمات كثيرة عن كريق عقود مع الحكومات.

- انخراط مؤسسات المالية العامة في الأسواق المالية.

- توزيع أولي جيد للدخل وإعادة توزيع فعالة للدخل.

3-2- خصائص المالية العامة في الدول النامية:

تميز المالية العامة في الدول النامية بخصائص عنها في الدول المتقدمة نوجزها فيما يلي:

- انخفاض الدخل القومي والفردي وسوء توزيعه وتبعيته لتصدير سلعة واحدة.

- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار.

- انخفاض الاستثمار المنتج بسبب عدم الثقة والتخوف من المستقبل.

- تخلف السوق المالية والنقدية.

- انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي 20- 25 % في الدول النامية مقارنة بـ 35- 40 % في الدول المتقدمة.

- انخفاض نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة.

- اللجوء الكبير إلى الضرائب غير المباشرة.

- انخفاض كفاءة الجهاز الإداري والضريبي والوعي الضريبي.

- اللجوء إلى الاقتراض الخارجي مما جعل أغلبيتها يعاني من مديونية خارجية.

- ميزانية عاجزة غاليا.

- زيادة ظاهرية في النفقات العامة بسبب التضخم.

- حاجات عامة مقننة مجانيتها دستوريا و بالتالي تتحمل الدولة عبء مالي كبير.

ثالثا: مفهوم السياسة المالية

السياسة المالية: هي دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكيفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة.

ويقصد كذلك بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.

وعليه فإن السياسة المالية هي استخدام الدولة لايراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي.

– أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس، ولذلك أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني ، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

1: التوازن المالي

ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا استخدام القروض إلا لأغراض إنتاجية.

1: التوازن الاقتصادي

بمعنى الوصول إلى حجم الانتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع العام والخاص للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن

تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشات الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى.

أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

3: التوازن الاجتماعي

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي ألا تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة أو المساواة.

ويستلزم ذلك أن تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

ثالثا: أدوات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية علة مجموعة من الأهداف، من أجل تحقيق أهدافها، وهذه الأدوات هي كالتالي:

1: السياسة الضريبية

يقصد بالسياسة الضريبية مجموعة من التدابير ذات طابع ضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي من جهة أخرى.

وتهدف الساسية الضريبية إلى تحقيق جملة من الوظائف منها: توجيه قرارات أرباب العمل، توجيه الاستهلاك، زيادة تنافس المؤسسات، تصحيح إخفاقات السوق، إعادة توزيع الدخل، وتوجيه المعطيات العامة.

2: سياسة الإنفاق العام

ساسة الانفاق العام هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة، أو احد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة العامة.

وتسعى هذه السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في: النمو الاقتصادي، سياسة الإنفاق العام ومستوى الأسعار وسياسة الإنفاق العام وتوزيع الدخل.

3: سياسة العجز الموازني

يعبر عجز الموازنة عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من إيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز مقصود نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي، أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون هذا العجز غير مقصود، وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك.

وهناك عدة أنواع للعجز الموازني منها: العجز الجاري، العجز الشامل، العجز الأساسي، العجز التشغيلي والعجز الهيكلي.